



التعليم والتزايد السكاني

حسن العزي

توجه إلى المدارس في المرحلة الأساسية بداية هذا الشهر ٥.٥٠٠.٠٠٠ طالب وطالبة هذا العدد فقط لأبناء المحافظات في الوطن كله أما أمانة العاصمة وبعض المدن في محافظة حضرموت فقد تأجل التحاق الطلاب في المرحلة الأساسية إلى أواخر هذا الشهر لاتخاذ إجراءات احترازية لمنع توسع الإصابة بإنفلونزا «H1N1» وخاصة في صفوف الطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية من التعليم الأساسي ولعل جملة الأعداد المتوجهة إلى المدارس من شأنها تزايد الضغط في الفصول حيث يترقب على ذلك تدني الأداء التعليمي .. صحيح أن الدولة تبني على مستوى الوطن كله مدرسة كل يوم غير أنها تواجه نتيجة التزايد السكاني الذي أفز هذه الأعداد الكبيرة - من الطلاب والطالبات ضغوطا عديدة ورغم ذلك فهي أي الدولة مطالبة بتلبية حاجة السكان المتزايدة كل عام، مثال ذلك تزايد الطلب على الكتاب المدرسي .. هي مؤسسة طباعة الكتاب المدرسي تزيد أعداد النسخ للكتاب من ٥٠ ألف كتاب عند بداية إنتاجها إلى ٤٧ مليوناً و٩٧٩ ألفاً و٦٩٠، هذه واحدة من الصور التي يشكها التزايد السكاني حيث لا مفر من تلبية حاجة السكان رغم شحة الإمكانيات لكن الأمل للتخفيف من شدة الضغوط الناجمة عن ارتفاع الخصوبة هو التقليل منها وهذا الأمر ليس عسيراً على المجلس السكاني، إذ بإمكانه الاستجابة إلى النداءات المتكررة الخاصة بتدريب المدرسين والمدارس وتأهيلهم ليتمكنوا من تقديم الرسالة الخاصة بالمهاجرين السكاني وإشاعتها بين صفوف الطلاب والطالبات، وبإمكان المجلس السكاني إحياء نشاط الدوائر التابعة له والمخصصة في العمل السكاني وذلك بالتابعة للنشاط السكاني وتقديم الدعم المادي بهدف الخروج من التعثر والشلل الذي أصاب تلك الدوائر.. والأمل يحدونا لاستعادتها للنشاط الخاص بقضايا السكان حيث من المأمّل أن يسهم في خفض الخصوبة بالدرجة الأولى وخفض مستوى الأمية وتنامي التدريب والتأهيل في المؤسسات التعليمية والتدريبية وخفض التسرب في التعليم الأساسي والثانوي وخاصة بين الإناث وتضيق الفجوات بين الريف والحضر في ما يخص الناحية التعليمية ورفع مستوى مخرجات التعليم.

مخاطر الزيادة السكانية وأثرها السلبي على الأسرة والمجتمع

الانتقال من الجانب النظري إلى الواقع العملي

ضرورة هامة لتنفيذ الأهداف السكانية

>.. لا شك أن الزيادة السكانية تعد من أخطر التحديات والمشاكل التي تواجه الأسرة خصوصاً والمجتمع عموماً كونها تشكل عائقاً كبيراً أمام مختلف المجالات التنموية وتمنع وصول الأسرة والمجتمع إلى التمتع بالرفاهية والتقدم، بالإضافة إلى الضغط على الخدمات وزيادة الاستهلاك وظهور التجمعات السكانية في المدن الكبرى وافتقارها إلى الخدمات الصحية والتعليمية والصرف الصحي والمياه النظيفة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الواقع الأسري والاجتماعي وما تتركه من آثار سلبية على فئات الشباب واتساع رقعة الفقر وزيادة المعاناة في تلبية واشباع الاحتياجات المتنامية للسكان..

تحقيقاً
شوقي العباسي



تفعيل الخطط والبرامج للوصول إلى الفئات المستهدفة ضرورة ملحة

العالي ٦.١ طفل لكل امرأة السبب الرئيسي في ارتفاع النمو السكاني ويساهم ضمن عوامل أخرى في إعاقة جهود التنمية في التخفيف من الفقر والبطالة، كما أن اختلال التوازن بين المعدلين السكاني والاقتصادي لا يساعد جهود التنمية لبلوغ المعدلات المستهدفة للخصوبة ٥.٤ طفل ومعدل النمو السكاني ٢.٨٪ في نهاية خطة التنمية ٢٠٠٦/٢٠١٠م، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار حالة اختلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي المتواضع.

إعادة النظر

وخرج المؤتمر بمشروع خطة تنفيذية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠م تضمنت حزمة من الأنشطة التي استهدفت التدخل المباشر للعمل على ضمان تحقيق أهداف السياسة السكانية، وركزت الخطة على عدد من العناصر الأساسية والتي من شأنها التأثير الإيجابي على المشكلات السكانية وبما يحسن المؤشرات الديمغرافية والصحية وبالتالي معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني. وتشير الخطة إلى إعادة النظر في تحديد الأولويات والأهداف التي تضمنتها السياسة الوطنية للسكان بما يكفل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط النمو السكاني وخفض مستويات الخصوبة من خلال برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وأهمية الاستفادة من الخبرة القوية والفرص المتاحة لبرامج العمل السكاني التي يمكن البناء عليها خلال المرحلة القادمة.

تشير وثائق المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية إلى أن اليمن منذ بداية التسعينيات تبنت سياسة سكانية وأصبحت القضية السكانية وانعكاساتها السلبية على الأسرة والمجتمع تحتل أولوية مطلقة ضمن أهداف السياسة الوطنية للسكان ٢٠١١م - ٢٠٢٥م باعتبارها إشكالية تنموية في ظل استمرار الاختلال القائم بين معدل النمو السكاني العالمي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع، حيث توجهت الجهود الرسمية بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية نحو تطوير برامج السياسة الوطنية للسكان وذلك انطلاقاً من قرارات المؤتمرات الدولية والإقليمية حول السكان والتنمية والعمل على ادماج المتغيرات السكانية في عملية التنمية باعتبارها استراتيجية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة وانعكس هذا الاهتمام عملياً على المستوى الوطني في إعداد خطة العمل السكاني ٢٠٠٦-٢٠١٠م التي أصبحت من المكونات الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

المؤشرات السكانية مدخل للتنمية

ومن واقع المواجهة الشاملة والتحدي الصريح الذي تمثله المشكلة السكانية خصوصاً وأن المؤشرات السكانية مدخل للتنمية والعلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة أساسية ولا يمكن تخيل نمو اقتصادي حقيقي بدون معالجة القضايا السكانية، كل ذلك أدى إلى عقد العديد من المؤتمرات السكانية التي تناولت التحديات التي تواجه اليمن على مدى العقد الأول من الألفية الجديدة وكيفية إدماج الأهداف السكانية في إطار خطة التنمية، وجاء عقد المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية نهاية العام ٢٠٠٧م بحيث يخرج

الأمر الذي يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي وما يرتبط به من مشكلات واتساع رقعة الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والتفكك الأسري والاجتماعي الذي يهدد أمن واستقرار المجتمع، مما يشكل تحدياً لا يمكن الاستهانة به وبحجمه ونوعية التأثيرات المختلفة التي تنتج منه، الأمر الذي يجب التنبيه له وضرورة المواجهة الشاملة للتحدى السكاني ووضع المعالجات الحقيقية وفق خطط عمل محددة تركز على مزيد من التطبيق والتنفيذ الميداني الواقعي والوصول إلى المستهدفين مباشرة ووضع آلية فاعلة وعملية لتطبيق السياسة السكانية بمختلف مستوياتها وتحديد مسؤوليات التنفيذ.

وفي بلدنا انعكست الإنجازات والتحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية نجاحاتها وإخفاقاتها على خصائص الأوضاع السكانية، إذ ساعدت النجاحات التنموية المتحققة على تحسين مستوى المعيشة ورفع المستوى الصحي للسكان، وانخفضت معها معدلات الوفيات انخفاضاً سريعاً منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى اليوم، بينما ظلت معدلات المواليد عالية، وكان محصلة ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني بوتائر عالية تفوق معدلات النمو الاقتصادي الذي تعثر بالاختلالات والصعوبات المرافقة له،

الامر الذي مهد لما يمكن تسميته بظاهرة النمو السكاني المرتفع منذ منتصف الثمانينات حتى الوقت الحاضر وانعكست المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها سلبياً على جهود التنمية.

حل المشكلة

ورغم أن الحكومة انتهت سياسة سكانية مغلقة وعمل خطط عمل سكانية لتنفيذ توجهات وأهداف الاستراتيجية المطروحة لحل كل المشكلات السكانية إلا أن المسألة السكانية في بلدنا حاضرة كتحدي تنموي لعلاقتها بمختلف جوانب الحياة، حيث أكدت الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م أن النمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة أهم التحديات التي تواجه التنمية في بلدنا، وضرورة الإدراك من قبل العنيتين أهمية المواجهة الشاملة للتحدى السكاني وإيجاد المعالجات الحقيقية لهذه المشكلة وصولاً إلى تحقيق أهداف السياسة السكانية والوقوف على أساليب تطوير وتحسين الأداء في هذا المجال وعدم ترك النمو والرفاهية لاجتماعها للهدف وعدم التواني والاستسلام وتبقى الصورة قائمة أمامنا ويجب أن نعمل هذه المشكلة هما وطننا حتى نصل إلى وضع سكاني والتقليل من الأرقام والمؤشرات المفترزة والمفرزة إذا استمر الأداء بنفس الوتيرة الحالية.

أولوية مطلقة

الأثر السلبي للنمو السكاني على الخدمات



وأكدت دراسات الباحثين في هذا المجال أنه كلما ازداد عدد السكان تزداد الحاجة إلى الطلب على المياه المستهلكة فتزداد المياه العادمة ويزداد التلوث، وفي مجتمعنا لا نراعي ذلك فنتيجة لزيادة عدد السكان في اليمن انخفضت حصة الفرد من المياه. ولتأخذ مثالا على أسرة مكونة من أب وأم وولدين ستكون حصة الفرد في هذه الأسرة معتدلة أما إذا أصبحت ضعف العدد فستقل هذه الحصة إلى النصف وستتحمل الأسرة أعباء إضافية أكبر.

لذلك كي نحافظ على وطننا وعلى الأسرة والمجتمع والبيئة المحيطة يجب أن يؤدي كل فرد في المجتمع دوره كاملاً سواء كان مسؤولاً أم مواطناً عادياً، لأن الجميع مسؤول عن تقدم وتطوير المجتمع والمساهمة في رفع شأن البلاد خاصة أننا نعيش عصر التحديات ولأجل ذلك ينبغي تجاوز السلبيات وتحقيق الأخلاق والطموحات والعمل الجاد للتطوير والاهتمام بالصحة الإنجابية وتوعية الأمهات بكل الأمور المتعلقة بزيادة عدد السكان وكيف تنعكس آثارها السلبية على البيئة والمجتمع وتعيق المجالات التنموية المختلفة.

النمو السكاني السريع غير المنظم أصبح سمة العصر الحالي وزيادة السكان هذه مرتبطة بزيادة الحاجة إلى الغذاء والخدمات العامة على شتى الصعد بدءاً من حاجة أكبر للمياه النقية وانتهاءً بالسكن الصحي وما يرافقه، أما عن اليمن وعدد سكانها فقد تضاعف هذا العدد خلال السنوات الماضية وهو أمر طبيعي.

لكن إذا قارنا ذلك مع دول أخرى صناعية، فنجد أن الأمر مختلف وغير طبيعي أيضاً، فهذه الدول تحتاج لأكثر من ٢٠٠ عام لكي يتضاعف عدد سكانها مرة واحدة فقط، وهذه الظاهرة بالذات أخذت تشكل ضغطاً على خطط التنمية والتقدم الاجتماعي، فالنمو السكاني في البلدان النامية مسؤول عن قلة الغذاء وزيادة الاستهلاك وظهور التجمعات السكانية غير المنظمة في المدن الكبرى وافتقارها إلى الخدمات الصحية والمياه النقية والصرف الصحي والطرق وشروط السكن الصحي، الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع البيئي والاجتماعي والصحي، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين زيادة السكان وصحة الفرد.

المؤتمر العالمي للسكان يختم أعماله بمدينة مراكش المغربية

التنمية البشرية، مشيراً إلى أن «أثرها الحالي والمستقبلي، ستتحكم في تحديده أساساً الاعتبارات السكانية. ومن هنا، تبرز أهمية العامل الديموغرافي، الذي يتعين أن يكون بمثابة بوصلة لوضع السياسات السكانية». بيد أن الدراسات الديموغرافية، والمؤشرات الاقتصادية، تلقيت في تسليط الضوء، على حقيقة بالغة الأهمية، هي تفاقم حدة الفوارق التي تطبع عالماً، فوارق ليست بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها فحسب، بل وداخل البلد الواحد، مما يبرز الحاجة إلى تنمية بشرية مستدامة، يكون هدفها الحوري، هو تقليص تلك الفوارق، من خلال محاربة الفقر، وضمان الصحة والتعليم، على وجه الخصوص، مع إيلاء عناية خاصة للبعد الإيكولوجي.

ورأى العاهل المغربي أن «التغيرات المناخية غدت بدورها تثير شتى المخاوف، بشأن اتساع رقعة الفقر عبر العالم، ذلك أن التطور التوقع لبيئة الأرض، سيسهم في إحداث تغيرات تدريجية لجغرافية المجال الفلاحي، يهدد الأمن الغذائي، خصوصاً بالنسبة إلى الدول التي تسجل معدلات مرتفعة للفقر».

نحرص في المغرب، على نهج استراتيجية شمولية تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: أولها الاستثمار في البيئات التحتية، والقطاعات المنتجة، في مناخ تسوده الليبرالية والانفتاح. وثانيها محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية، وذلك في إطار توزيع أفضل لثمار النمو، وتحسين ظروف العيش، ومن هنا كان إطلاقنا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي نعتبرها ورشاً كبيرة مفتوحة باستمرار، تتسم مع الأهداف الإنمائية للألفية. وثالثها القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية، تهدف إلى توسيع فضاءات المشاركة الديمقراطية، والنهوض بأوضاع المرأة، خصوصاً من خلال إقرار مدونة الأسرة، التي تعد رائدة في مجال المساواة القانونية بين النساء والرجال، وضمان حقوق الطفل. ورأى العاهل المغربي أن توجيه السياسات السكانية، لا يمكن أن يغفل اليوم، في سياق مطبوع بآزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، المتغيرات المناخية، التي يجب إيلاؤها ما تستتفه من اعتبار، في كل التوقعات الاقتصادية والسكانية، وهي عوامل تشغل بال البشرية جمعاء، حيث هزت النظرة المتفائلة للتقدم المطرد، الذي طالما روج له النموذج الاقتصادي الدولي السائد».

وأضاف العاهل المغربي: « العالم لم يفتأ يزداد وعياً، ليس فقط بندرة موارد الأرض، الأخذة في التناقض، وبالتالي العجز عن تلبية حاجات سكان المعمور، على المدى الطويل، وإنما أيضاً بالمخاطر الكبيرة الناتجة عن عولة كاسحة، وعن تدهور اقتصاد سوق غير مضبوط، بالنسبة إلى مستوى عيش السكان ورفاهيتهم. ولاحظ العاهل المغربي أن الأزمة العالمية أصبحت تهدد التقدم، الذي تم إحرازه في مجال

الثورة /مقابلات
اختتمت بمدينة مراكش المغربية الأسبوع الماضي أعمال المؤتمر العالمي الـ ٦٦ للسكان بمشاركة ٢٣٠٠ مشارك ومشاركة يمثلون ١٤٤ دولة والذين نظمته الندوة السامية للتخطيط بالمغرب وفي الافتتاح وجه العاهل المغربي محمد السادس رسالة للمؤتمريين تطرق فيها إلى الإجراءات التي اتخذها المغرب في موضوع السكان منذ منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي، وذلك بتحقيقه نجاحاً كبيراً في ضمان توازن النمو الديموغرافي، من جهة، ولا سيما من حيث مستوى مؤشر الخصوبة، ومعدل الحياة عند الولادة. وقال العاهل المغربي إن الوجه العملي لهذا التقدم، تمثل في انخفاض معدل الخصوبة والإنجاب، الذي يقضي إلى تزايد شيخوخة السكان، بتأثره السلبية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها ظهور فئة من المسنين المهتمشين، تعاني من الهشاشة والعجز.

وذكر العاهل المغربي أنه على الرغم من التضامن الأسري، والتعاطف الاجتماعي، الذي ما زال يميز البلدان العربية والإفريقية، فإنه من الضروري تعزيز الأواصر التقليدية للتكافل بروابط حديثة ومؤسسية، لمواجهة آثار هذه الظاهرة، لا سيما من خلال العمل على توسيع التغطية الصحية، لتشمل كل الأشخاص في وضعية هشّة، ونذوي الاحتياجات الخاصة، وفي مقدمتهم العجزة. وقال العاهل المغربي أيضاً إن «من ثوابت سياستنا السكانية، إيماننا الراسخ بأنه من غير الجدي، الاعتماد فقط على تأثير العامل الديموغرافي، بمعزل عن سياقه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، لذا،

من أجل سلامتكم..
الوقاية أولاً

الذي عرف سابقاً بانفلونزا الخنازير سريع العدوى ينتقل من شخص إلى آخر لدى استنشاق رذاذ السعال أو العطاس أو لعدم غسل اليدين بالماء والصابون بعد ملامسة أسطح ملوثة بالفيروس

أخي المواطن..
أختي المواطنة: